

لغير ما هو قائم...!

وسيم الكردي

وترقيع هناك... لهاث في مجال، وتباطؤ في آخر، وفي أحيان كثيرة تقوم المبادرات على مقتضيات التمويل لا على مقتضيات التطوير وأولويات الاحتياج. إن ما نحتاجه، ودون لف أو دوران، هو «انتفاضة» في نظامنا التعليمي ترتقي إلى درجة تعيد فيها مساءلة البنية التعليمية بكليتها، وتنتج فهما مختلفاً للتعليم ودوره، وللمؤسسة التعليمية دورها، وانتقالها من ماذا نتعلم إلى كيف نتعلم، انتقالها من التلقين والحشو والسكب إلى فضاء للتخيل والتفكير والبحث والتساؤل.

(3)

لنقف الآن وقفة واضحة وجريئة، ودعونا لا نتأخر أكثر من ذلك، وأن لا نشغل في اللوم أو الإدانة. التعليم في بلادنا، وبكل المؤشرات، يحتاج إلى نقلة نوعية. التعليم في بلادنا بحاجة إلى انطلاقة. التعليم في بلادنا بحاجة إلى تغيير جذري. لقد جرى قول كثير حول مناهجنا، بما فيها كتبنا المدرسية، وبرامج التأهيل لدينا، وبخاصة البرامج الأكاديمية لتأهيل ما قبل الخدمة، وعلينا أن نعترف، وهناك الكثير من المؤشرات، بأنها لا ترتقي إلى ما يستجيب لتطلعاتنا كشعب في هذا الزمن الذي نحن فيه، وفي هذا الواقع الذي نعيش فيه.

(4)

سأضرب لكم مثلاً واحداً فيما ارتأيناه، ولكننا لم نفعل إلا النزر اليسير بشأنه؛ ففي السياسات التي صيغت هناك توجه «نظري» يخص ما يسمى بالتعليم التكاملي أو إدماج التعليم، والعمل عليه في المرحلة الأساسية الأولى بصورة خاصة. ولكن الحقيقة، وبعد خمسة عشر عاماً من الشروع في التخطيط لمناهج جديدة وإنتاجها وتجريبها، فإن ما جرى ويجري يناقض هذا التوجه النظري، فلا المناهج تكاملية، ولا الكتب المدرسية ولا المصادر كذلك، ولا برامج تأهيل

(1)

إذن، ما الذي يحدث في المنظومة التربوية في فلسطين هذه الأيام حيث يكثُر الحديث عن مستوى التعليم، وهل تمكن التعليم الفلسطيني من تحقيق نتائج على مستوى مرض ومقبول؟! إن الإجابات تتفاوت، حسب موقعك ومكانتك، وتختلف حسب توجهاتك وتطلعاتك، وتتعدد حسب نوعية مساهمتك في هذه المنظومة ودرجتها، ويتحول الحديث من حوار إلى دفاع مستميت أو هجوم لا يبنيني في كثير من الأحيان على معطيات مدروسة. وفي كل الأحوال، فإن حواراً جدياً وعميقاً لم يجر بخصوص مناهجنا، وكل ما جرى من محاولات تقييم تبقى محدودة، وبخاصة فيما يتعلق ببعض الدراسات والأبحاث التي أجريت، ولا تكون تصوراً شمولياً. وتبقى محاولات التقييم هذه شكلية أيضاً، وبخاصة فيما يتعلق بما أجري من مراجعة وتقييم من قبل مدرسين في المدارس، حيث اقتصر الأمر في الغالب على ملاحظات هنا وهناك، وعلى جزئيات، ولم يجر تقييم في جوهر الموضوعات وفلسفتها ومحتواها وشكلها، ولم يرتق إلى بث تغيير جوهري إن لم تقتضه إشكالات المنهاج الراهنة، فتقتضيه ضروريات التطور الحادثة واللاحقة.

(2)

وبالمقابل، فهناك مبادرات كثيرة رسمية وأهلية، وبرامج ومشروعات. فهل ارتقت هذه المبادرات والبرامج والمشروعات الراهنة إلى متطلبات الارتقاء بالعملية التعليمية في مدارسنا؟ يقول كثيرون، إن التعليم في فلسطين في انحدار. لكل تأويلاته وتفسيراته وتقييماته في ذلك، وهذا على صلة بمعنى النجاح والفشل، ومعنى الصعود والانحدار، ومعنى تقدم التعليم أو تخلفه. وفي كل الأحوال، فليس هناك فعل كافٍ لاتخاذ خطوات جريئة ونوعية؛ وما يحدث في الغالب ترقيع هنا

المعلمين ولا إجراءات القياس ولا منهجيات التقييم ولا ... ولا ... اقتربت أو تقترب من هذا التوجه. وكل ما جرى هو محاولات محدودة للغاية ومسطحة، ولم ترتقِ إلى مقارنة هذا التوجه. إن هذا التوجه ليس مجرد فعل إجرائي، وليس مجرد آلية. إنه منهجية ورؤية للحياة والعالم، وغياب هذه الرؤية عن مناهجنا التعليمية يعكس رؤية، سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة، تقوم على التثنية، والتفتيت، وغياب الترابط، وهشاشة الارتباط بين العلوم والمعارف، وبين ما يجري في المدرسة، وما يجري خارجها، وبين مكونات الفرد الشخصية وعلاقاتها المجتمعية. وهذا يفضي إلى تغييب إمكانية رؤية الحياة التي نحن فيها، والمجتمع الذي نعيش فيه، في تكاملتها وعلاقتها وشموليتها، وتنعكس خطورة ذلك على ممارساتنا، فأبي فهم لأنفسنا ولحياتنا ولمجتمعاتنا سيغدو متشظياً ومفتتاً ولا ترابط فيه، وسيفضي ذلك إلى مقاربات ومعالجات تجزئية قاصرة عن أن ترى الجزء في الكل، أو أن ترى الكل في أجزائه، وأن ما تفعله هنا يؤثر على ذلك، وما تقوم به في هذا يرتبط بذلك.

(5)

إن التغيير الحقيقي يتطلب مسؤولية مجتمعية، ولا يقوم على كاهل المنظومة التربوية على أهمية دورها الذي ينبغي أن يكون ريادياً. وهذه المسؤولية هي مسؤولية سياسية بالدرجة الأولى، ومسؤولية القوى والمؤسسات السياسية في تضافرها مع المؤسسات المجتمعية الأخرى. فكيف يمكن إحداث تغيير جوهري في المنظومة التربوية إذا لم يكن هناك إمكانات لإحداث تغييرات في المنظومات المجتمعية الأخرى التي ترتبط عضوياً ببعضها البعض، وإذا لم يكن هناك رؤية تكاملية وعلائقية؟ ما أقوله لا يعني أن كل شيء ينبغي أن ينشأ معاً، وفي كل المجالات وفي كل الوضعيات في وقت واحد، بل يعني أن رؤية متكاملة هي التي تحكم الأفعال وتوجهها مهما كانت صغيرة ومحدودة؛ فالأفعال الصغيرة المحدودة إذا كانت جزءاً من الصورة الكلية التي نحلم بها، فسيكون لها حضورها وتبدو كما الغرزة في النسيج الذي نتطلع إلى حياكته، أما إذا كانت الأفعال الصغيرة المحدودة، ومهما كانت ذات قيمة، ليست ضمن رؤية صورة كلية، فستبدو كفقاعة جميلة المرأى، ولكنها لحظية، وسرعان ما تنفخ وتبتد، أو ستبدو في أحسن أحوالها فعلاً منبت الصلة بسياقه، فلا ينتج معنى، ولا يمتد قراءة، سوى تلك القراءة التي تقوم على ما فيه من تشظ. إن المواقف التي تقف في وجه أي تغيير حقيقي وجوهري وتعانده كثيرة، وأبرزها المفهوم الراسخ والتقليدي للمدرسة ودورها الاجتماعي الذي لا يبدو أنه يتزحزح كثيراً، فالمنظومة الثقافية والقيمية الاجتماعية وتجلياتها المهنية والتقنية لا تألو جهداً في إعادة تكرار نفسها، وإنتاج مهماتها، واستنساخ أدوارها، فتغدو المدرسة تعبيراً عن الوضعية القائمة، ولا تشتغل على حلحلتها، بل تعيد ترويح الخطابات السابقة مرة أخرى، وفي أحسن

الأحوال ببعض الزركشة الأسلوبية أو التعليب التكنولوجي، وهذا لا يحقق متطلبات العصر إلا بصورة برائية ومسطحة. ويبدو أن القوى السياسية الراهنة المؤثرة والحاكمة وذات السلطة تستمر في هذا الوضع، ويتيح لها تمرير برامجها الأيديولوجية أو التقنية أو كليهما دون كبير عناء على الرغم من الفارق الذي تقوم عليه سلطتنا الأمر الواقع في كل من رام الله وغزة، وما يشكله التفريق بين سياسيتهما في تعميق الهوية بين المنظومتين التعليميتين اللتين باتتا رهناً بالتلاعب السياسي فيهما.

(6)

يتطلب الأمر أن لا نكون شهود زور على ما يجري في مدارسنا، وأن لا نصفق لإجازات وهمية، إن نوعية التعليم الذي نقدمه في مدارسنا يختلف عن تشغيلنا لهذه المدارس، لدينا ما يكفي من «البراعة» لتشغيل المدارس، وإبقاء العملية التعليمية «منتظمة» وفي أصعب الظروف وأقساها. ولذلك، فنحن لم نول ما يكفي من الاهتمام لنوعية التعليم، والكيفية التي ينبغي أن يتم بها. وحين يقال إن التعليم انحدر في بلادنا، فهذا ليس قولاً جزافاً، ويتفق عليه كثيرون من داخل المؤسسة التعليمية الرسمية أو من خارجها، ودون هذا الاعتراف فسيغدو الأمر أكثر صعوبة، ويحتاج إلى فعل جدي مجتمعي يواجه مقاومة التغيير التي تلهينا بقشور هنا وهناك، وتقف في مواجهة أي مبادرات تغيير تمس عصب الممارسة التعليمية، سواء في محتواها المعرفي أم في بنيتها الإجرائية. هناك حاجة إلى خلق صلة وتواصل بين المدرسة كمؤسسة مجتمعية ومجتمعها الذي تحيا فيه، كمؤسسة لا تعيد إنتاج المنظومات القائمة، بل تشتغل على خلق مناخات وهوامش تخلخل هذه المنظومات وتساثلها، وتنتج فضاءات تتحقق فيها ممارسات حرية وتعبير فعليه لا شكلية.

(7)

إذن، فإن تغيير المدرسة، وتحويلها إلى مؤسسة مجتمعية قادرة، قد يبدو وهماً؛ لأن المدرسة في جوهرها بحاجة إلى تغيير، وليس فقط عبر الإبقاء عليها، بل ربما تقويضها! ولكن ذلك غير ممكن التحقق دون فعل اجتماعي شامل طويل المدى ينتج رؤى أخرى للتعليم! إذن ما الجدوى من العمل في داخل المدرسة كمؤسسة تربوية خلقت لتطويع الناس وإنتاجهم ضمن الثقافة السائدة التي تعيد إنتاج الأفراد بما يلائم البقاء عليها؟ لعله الاختراق الضروري، أو العمل في هامش يخلق فضاء تعبير أو مجالاً يبعث على التساؤل، أو يفضي إلى إبداع ... إن المدرسة كواقع مؤسسي قائم ينبغي تعظيم فوائدها وتقليل مضارها ... وينبغي هنا رفع «القداسة» عنها والنظر إليها كمؤسسة اجتماعية حية ينبغي بث الحيوية فيها والقدرة على التجدد. ولأن المدرسة مؤسسة انضباطية، فإن التلاميذ يرغبون دائماً

مواقع المتفرجين على شأن يعينهم يومياً، ولم يدفع بهم إلى سياسيين لا يرتنون بما هو واقع أو موروث.

(9)

أما الخيار الذي أماننا، فهو الانخراط الكلي جسداً ووعياً وانفعالاً في الجسد الاجتماعي بكيته وفي كل تفاصيله. وهذا سيمتحننا خياراً جديداً يحرر الجسد ووعيه وانفعالاته من إسارها، ويطلق له العنان ليجد وجوده ثانية، وتعيد تكوينه في سياق علاقة جديدة تقوم على علاقات قوة جديدة تتيح للجميع أن يكون لاعباً... لاعباً حقيقياً.

(10)

لعلنا نوقظ فينا ما اختبأ، وأدخلناه في عمتاننا لسنوات، وحشرناه في دهاليزنا. أدرك أن الصمت (وليس السكوت) هو فعل تعبير بامتياز، كما أن الكلام فعل تعبير بامتياز أيضاً، وما بينهما فعل الجسد بكل حواسه وحركاته وإيماءاته... لكن هناك ما ينبغي أن نبدأه، (هنا والآن)، فكل فعل مهما صغر سيعلو شأنه حين يسهم بممكناته في تقويض صخرة صلدة، وحين يسهم في الوقت ذاته بممكناته أيضاً في إعلاء مدماك جديد لغد مختلف، «فحتى المستقبل... لم يكن كما كان» (فليري).

في تفسير قوانينها بمشاكستها حيناً أو اختراق قوانينها أو التحايل عليها أو مراوغتها أو مهاجمتها أحياناً أخرى. المدرسة تقوم في سياق من علاقات القوة المرسومة سلفاً التي كوّن المجتمع ثقافة باتجاهها، وأصبحت في مداها الرسمى وفي مداها الشعبي راسخة الحضور، ولذلك، فإنه يبدو جنونا مثلاً محاولة وضع سؤال شكاك بخصوص جدواها أصلاً، أو بقيمة ما تقوم به، ولكن ذلك ضروري لحراكها في مواجهة روتينها القاتل.

(8)

إن أي تغيير في البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، لا يمكن لها أن تتحقق عبر الدعوات «الرسولية»، أو الرغبات المبنية على التمني، ولذلك، فإن وعياً بأهمية الإصلاح أو التغيير أو التطوير، بغض النظر عن دوافعه وغاياته المتعلقة دائماً بالمطامح والمصالح، لا يتحقق استناداً إلى أن الداعين له «يعونه» ويعون أهميته وضرورته فقط. صحيح أن الوعي يمثل عملية تتضمن نقداً، غير أن الوعي وحده ليس كافياً لنقل الناس إلى الميدان السياسي. هناك قلب سياسي، بل أكثر من ذلك، هناك جسد سياسي، يجب أن يلتحم بالعقل لتحويل الكبح الاجتماعي إلى قلق وتحريك الناس إلى مستوى مركزي في التاريخ، لقد جعل إهمال هذا الجسد الأمر مخيفاً ومرعباً، فقد أبقى الناس في



عبد المحسن القطان رئيس مجلس الأمناء خلال جلسة حوارية جمعت عمر القطان أمين السر، والشاعر غسان زقطان، والروائي أكرم مسلم، والكاتب الصحفي يوسف الشهاب، في 25 آذار 2011 بمقر المؤسسة برام الله.